الاخر ان عن استعمال الالفاظ العربية التي لا تعرف بالنقل الى المخاطب اي
الذي التعريف له بان يكون غير ما يوسد الاستعمال عنده كما تقدم في تعريف
الشارع بالحقيقة المطلق لمن لا يعرف الحقيقة فهذا بيان الحد وواقسامها واما ترجيح
السمعيات منها فقد بينه بقوله ويرجح بعض الحدود السمعية وهي الموصلة الى
التصورات الشرعية المقصود بها تعريف الاحكام الشرعية لا العقلية وهي التي
يقصد بها تعريف الماهيات والمراد من الحد والسمعية الظنية لا القطعية فلا تعارض
عرض بينهما كما لا يخفى اذ التقدير ذلك فيرجح بعضها على بعض منها اذا تعارضت بان
اقتضى احد الحدين غير ما يقتضيه الاخر كما في الحج باموره الاول تكون
الفاظه اي الفاظ احد الحدين المتعارضين اصرح من الفاظ الاخر بان تكون
الفاظ احد الحدين ما صدة على الغرض المطلوب دالة عليه بالمطابقة او التضمن والفاظ
الاخر غير صريحة بان يكون فيها تجوز او استعارة او اشتراك او غرابة او
اضطراب او دالة على الغرض بالالتزام فان ما كان الفاظه اصرح من الاخر لكونه
اقرب الى الفهم وابعد من الخلل والاضطراب ضد ذلك ما يقال في الجنابة حد
وقت صفة شرعية في الانسان عند خروج المني او عند سببه مع من القراءة
والصوم مع قول الاخر الجنابة خروج المني على وجه الشهوة فان الاول ارجح من
الثاني لان في الثاني تجوز اذ سبق الى الفهم منه ان خروج المني الجنابة وانما
الجنب صاحب المني والاول بدل عن ذلك بالنص كما ترى ووجه التعارض
فيهما ان الاول يقتضي ان الجنابة غير خروج المني والثاني يقتضي ان الجنابة نفس
خروج المني والله اعلم الثاني قوله او المعرف فيما عرف اي يرجح احد الحدين

المتعا

المتعارضين بكون المعرف به اعرف او اشهر من المعرف في الاخر فيكون الى التعريف
اقرب كما اذا كان المعرف في احدهما حسيا وفي الاخر عقليا او شرعيا فالحسي اولى
من غيره او كان في احدهما عقليا وفي الاخر عرفيا او شرعيا فان العقلي اولى من
غيره او كان في احدهما عرفيا وفي الاخر شرعيا فان العرفي اولى مثال

الثالث قوله وبعمومه اي ويرجح احد الحدين المتعارضين بكون مدلوله اعم من مدلول الاخر بان يكون باعتبار جنسه معنا ولا
لحد والاخر فانه يرجح بذلك لفائدته اذ الاعم يتناول ذلك فتكثر حزئيات
الحد وفيه مثل ما يقال في الخمر هو ما اسكر مع قول الاخر هي التي من
العنب اذا اسكر فان الحدين متعارضان والاول ارجح لتناوله غير الخمر من
سائر المسكرات ووجه التعارض ان الاول يقتضي ان كل مسكر يسمى خمرا
بخلاف الثاني والله اعلم الرابع قوله وبموافقته النقل السمعي
واللغوي او يرجح احد المتعارضين بموافقته النقل اللغوي وتقريره لوضعهما
على ما لم يوافقهما بعد الخلل عن الموافق لهما ولكونه اغلب على الظن كما مر في
الخمر فان الاول موافق للنقل السمعي لقول الشارع كل مسكر حرام واللغوه
ايضا لان معناه عند اهل اللغة ما يخامر العقل وهو معنى الاسكار والثاني
لا يوافقهما فتامل الخامس قوله وبعمل اهل المدينة او علماء الخلفا
الاربعة الذين هم على كرام الله وجهه في الجنة